

CDIP/20/INF/3

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 2 نوفمبر 2017

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة العشرون

جنيف، من 27 نوفمبر إلى 1 ديسمبر 2017

ملخص الدراسة المنجزة عن الانتفاع بنظام الملكية الفكرية في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية

من إعداد الأمانة

1. يتضمّن مرفق هذه الوثيقة ملخصاً للدراسة المنجزة عن الانتفاع بنظام الملكية الفكرية في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية، في إطار المرحلة الثانية من مشروع الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية (CDIP/14/7).
2. وقد أعدت هذه الدراسة (http://www.wipo.int/econ_stat/en/economics/studies/) في الأصل باللغة الإسبانية، بتنسيق من أمانة الويبو وبالتعاون مع حكومات كوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وبنما والجمهورية الدومينيكية.
3. واللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية مدعوة إلى الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في مرفق هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

الاتفاق بنظام الملكية الفكرية في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية

في عام 2015، طلبت بلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) أن تشارك في المرحلة الثانية من مشروع الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية (CDIP/14/7) التي نُقِّدَت في إطار اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (CDIP).

وعلى سبيل التذكير، فقد انتهجت حكومات المنطقة منذ عقود سياسات ترمي إلى زيادة التكامل الإقليمي. وتشمل هذه الجهود السعي نحو تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي في تدفقات تجارة السلع والخدمات، والمشاركة منذ وقت غير بعيد في المفاوضات المشتركة بشأن الاتفاقات التجارية مع أبرز الشركاء التجاريين. وعززت المنطقة أيضا من جهودها الرامية إلى التكامل والتنسيق في الشؤون المتعلقة بالملكية الفكرية، بما فيها صياغة استراتيجيات وطنية في مجال الملكية الفكرية والمشاركة في المعاهدات الدولية للملكية الفكرية. وفي هذا السياق، أعلن الوزراء المكلفون بشؤون الملكية الفكرية في كل من كوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وبنما والجمهورية الدومينيكية، خلال الاجتماع الوزاري الرابع لأمريكا الوسطى بشأن الملكية الفكرية، عن قرارهم دعم إطلاق أعمال التحليل الاقتصادي للعلاقة بين الاتفاق بالملكية الفكرية والتدفقات التجارية في المنطقة الاقتصادية الإقليمية.

وفي الفترة من يوليو 2015 حتى يوليو 2017، أجرت الويبو دراسة إقليمية بالتعاون مع حكومات بلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية. وتقدم هذه الوثيقة ملخصا عن تنفيذ هذه الدراسة وأبرز نتائجها.

الأهداف

كان الهدف الرئيسي من الدراسة هو دعم وضع سياسات مسنودة بمعطيات موضوعية في مجال الملكية الفكرية في منطقة أمريكا الوسطى. وحاولت الرد على سؤالين رئيسيين:

1. ما هي السمات التي تميز الاتفاق بنظام الملكية الفكرية في المنطقة؟

2. ما هي أوجه الصلة بين هذا الاتفاق وأنماط التجارة الدولية؟

وقد استندت الدراسة التجريبية إلى إنشاء وتحليل قاعدة بيانات جديدة لوحات تسجيل الملكية الفكرية المرتبطة بما هو متاح في المنطقة من بيانات التجارة وغيرها من البيانات الاقتصادية.

وجاءت هذه الدراسة أيضا لتستجيب خصيصا للطلب التقني على استحداث أدوات اقتصادية وإحصائية لمواصلة رصد وتقييم أثر سياسات الملكية الفكرية والابتكار والتجارة بوجه عام، والاستراتيجيات الوطنية بشأن الملكية الفكرية التي صيغت حديثا، بوجه خاص.

التنسيق والتنفيذ

تطلَّب تنفيذ الدراسة تنسيقا بين الوكالات الحكومية في كل بلد من البلدان السبعة في المنطقة والويبو. وفي الويبو، كانت شعبة الدراسات الاقتصادية والإحصاءات هي جهة التنسيق التقني، بدعم من المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي. ومثلت بلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية في جنيف بعثاتها بينما مثلتها في كل بلد مكاتبها الوطنية للملكية الفكرية.

التصميم المنهجي

فُتِّم تنفيذ الدراسة إلى ثلاثة عناصر رئيسية: "1" إنشاء قاعدة بيانات شاملة خاصة بالملكية الفكرية والتجارة لاستخدامها لأغراض الإحصاء؛ و"2" التحليل الإحصائي للانتفاع بالملكية الفكرية؛ و"3" التحليل التجريبي لاستخدام الملكية الفكرية والتكامل التجاري.

واستعرضت العناصر الثلاثة على مراحل متعددة أثناء تنفيذ الدراسة. وبوجه خاص، استعرض مسؤولون يمثلون بلدانهم في بعثات جنيف والمكاتب الوطنية للملكية الفكرية أعمال الدراسة في مناسبات عديدة. فضلا عن ذلك، تشاورت جهات الاتصال الوطنية مع سائر الوكالات الحكومية أثناء تنفيذ الدراسة. وأخيرا، أجرى خبير إقليمي من منظمة التجارة العالمية استعراضا خارجيا للتقرير النهائي عن الدراسة.

إنشاء قاعدة بيانات الملكية الفكرية والتجارة لاستخدامها لأغراض الإحصاء

بالتعاون مع جهات الاتصال الوطنية، طُورت شعبة الدراسات الاقتصادية والإحصاءات في الويبو أول قاعدة بيانات للملكية الفكرية لاستخدامها لأغراض الإحصاء في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية. وفي قاعدة البيانات الإحصائية الجديدة يرد تجميع المراجع البيلوغرافية لوحدة تسجيل البراءات ونماذج المنفعة والتصاميم الصناعية والعلامات التجارية وتسجيلات حق المؤلف.

وتتيح قاعدة البيانات تحليلا معمقا للانتفاع بالملكية الفكرية في المنطقة. ويبين العنصران التاليان تحليلين أجريا بالاستعانة بهذه البيانات الجديدة. غير أنه يمكن استخدام قاعدة البيانات أيضا في بحوث مستقبلية وفي متابعة رصد وتقييم أثر سياسات الملكية الفكرية والابتكار والتجارة، على نطاق أوسع من أعمال البحث التي أجريت في الدراسة الحالية.

التحليل الإحصائي لاستخدام الملكية الفكرية

أعدت شعبة الدراسات الاقتصادية والإحصاءات في الويبو أول تقرير عن استخدام الملكية الفكرية في بلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية. واعتمد التحليل قاعدة البيانات التي أنشئت خصيصا للدراسة الإقليمية مرجعا رئيسيا له.

ويعتمد التقرير على إحصاءات وصفية في تحليل الانتفاع بالملكية الفكرية في المنطقة. ويسير هذا النهج على المنوال المتبع في منشورات مماثلة مثل مؤشرات الملكية الفكرية العالمية (WIPI) والدراستين القطريتين عن البرازيل وشيلي في المرحلة الأولى من مشروع اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية ذاته (CDIP/5/7).

تقييم الانتفاع بالملكية الفكرية والتكامل التجاري

أجرت شعبة الدراسات الاقتصادية والإحصاءات في الويبو أول تحليل للانتفاع بالملكية الفكرية وتدفعات التجارة في المنطقة. واعتمد التحليل كمرجع رئيسي له قاعدة البيانات التي أنشئت خصيصا للدراسة الإقليمية وبيانات التجارة الدولية المستمدة من قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية (UN COMTRADE).

وانطوت المنهجية المتبعة على ربط بيانات الملكية الفكرية الواردة من كل بلد من بلدان المنطقة ببيانات التجارة الثنائية بالاستعانة بأوجه التطابق بين تصنيفات الملكية الفكرية وتصنيفات التجارة. وأتاحت عمليات توحيد بيانات هذين المصدرين حساب مجموعة من المؤشرات الرئيسية بشأن الانتفاع بالملكية الفكرية والتجارة في المنطقة. وأتاحت هذه المؤشرات، بوجه خاص، إمكانية تتبع الملكية الفكرية وتدفعات التجارة بحسب الصناعات داخل المنطقة وخارجها على مدى زمني.

الجدول الزمني للتنفيذ والأنشطة الرئيسية

طلبت حكومات المنطقة إجراء الدراسة القطرية في يوليو 2015. وبعد تقييم للجدوى ومشاورات إضافية مع الحكومات المعنية، وافقت شعبة الدراسات الاقتصادية والإحصاءات في الويبو على إجراء الدراسة الإقليمية.

وانطلق العمل على الدراسة رسميًا في أكتوبر 2015 في اجتماع عُقد في جنيف مع ممثلي البعثات التي يوجد مقرها بجنيف والمكاتب الوطنية للملكية الفكرية، إيدانا بتدشينها. وأتاح الاجتماع مناسبة لمناقشة المراحل الرئيسية للدراسة والاتفاق بشأنها.

وبعد انطلاق الدراسة، شملت الأنشطة الرئيسية تنسيق النفاذ إلى بيانات الملكية الفكرية مع كل جهة اتصال وطنية في الوكالات الحكومية المعنية، وجمع بيانات التجارة وإجراء التحليل العملي. وأجري استعراض مشترك للتقدم المحرز في أعمال الدراسة في اجتماع ثانٍ عُقد في جنيف في أكتوبر 2016. واستعرض الاجتماع المنهجية والنتائج الأولية فيما يتعلق ببيانات التجارة. وأتاح أيضًا مناسبة ساعدت على إذكاء الوعي بأهمية تبادل البيانات التي لم تتح من قبل بشأن الملكية الفكرية.

وعقب الاستعراض الذي أُجري في منتصف الدراسة، شملت الأنشطة المتبقية تنسيق النفاذ إلى البيانات التي لم تتح من قبل بشأن الملكية الفكرية، وإنجاز أعمال البحوث وصياغة أول نسخة كاملة لتقرير الدراسة. وقُدِّم مشروع الدراسة في حلقة عمل شارك فيها ممثلون من جميع المكاتب الوطنية للملكية الفكرية، في أبريل 2017 بالسلفادور؛ ثم في اجتماع عُقد في جنيف مع ممثلي البعثات التي تتخذ جنيف مقرها لها. وأتاح هذان الاجتماعان ملاحظات قيمة بشأن أعمال البحوث وساعد على تحسين نطاق الاستفادة من نتائجها.

وعُقد اجتماع للاستعراض النهائي في يونيو 2017 بجنيف وافقت خلاله البلدان على تقديم الدراسة النهائية في الاجتماع الوزاري الخامس لأمريكا الوسطى بشأن الملكية الفكرية، الذي عقد في بنما في يوليو 2017. واستعرض خبير خارجي من منظمة التجارة العالمية التقرير النهائي.

الدروس المستفادة

بوجه عام، نُفذت الدراسة الإقليمية وفقاً للنطاق والجدول الزمني الأوليين اللذين حُدِّدا خلال تصميمها. بيد أن الدراسة واجهت أثناء تنفيذها تحديات يمكن أن تُستخلص منها دروس من أجل الدراسات المستقبلية. وتُناقش التحديات وأبرز الاستنتاجات فيما يتعلق بكل عنصر من العناصر الثلاثة للدراسة.

فخلال إنشاء قاعدة بيانات شاملة خاصة بالملكية الفكرية والتجارة لاستخدامها لأغراض الإحصاء، واجهت شعبة الدراسات الاقتصادية والإحصاءات في الويبو تحديين رئيسيين. يتعلق أولهما بنطاق تغطية البيانات لتفاصيل التجارة الثنائية. وكان نطاق تغطية البيانات مقبولاً فيما يتعلق بتدفقات السلع المتاجر بها، بينما تزداد ندرة البيانات فيما يتعلق بالتدفقات التجارية للخدمات. أما التحدي الثاني فيتعلق بتباين الوضع على مستوى مجموعات بيانات الملكية الفكرية فيما بين المكاتب الوطنية للملكية الفكرية. ويجسد التباين في بنية البيانات وكمياتها الاختلافات الموجودة في الإجراءات والبنى التحتية. وأظهرت مجموعات البيانات الوطنية للعلامات التجارية تناسقاً أكثر من ذي قبل، تلتها في ذلك البراءات ثم التصميم الصناعي ونماذج المنفعة. أما المجموعات التي يعوزها التطابق أكثر من غيرها في المجموعات المتعلقة بتسجيلات حق المؤلف، إذ لم يُحصل منها سوى عدد قليل وتجلت أبرز الاختلافات على مستوى بنيات البيانات. وأبّطت الاختلافات بين بنيات البيانات معالجة هذه البيانات وتنسيقها، غير أنه تسنى حل معظم العراقيل التقنية في نهاية المطاف.

وأثر الاختلاف في تغطية البيانات ونطاقها أيضا على العنصرين الآخرين: التحليل الإحصائي للانتفاع بالملكية الفكرية وتقييم الانتفاع بالملكية الفكرية وتكامل التجارة. وتم التخفيف من أثر هذه التحديات الناتجة بتنوع مستوى التحليل ونطاقه وفقاً للبيانات المتاحة. بيد أن من المحتمل أن تواجه أي دراسة مستقبلية عن هذا الموضوع الصعوبات ذاتها.

وأخيراً، برزت طائفة أخرى من التحديات أثناء التقييم العملي للانتفاع بالملكية الفكرية وتكامل التجارة. وأظهرت المطابقة بين مجموعات الملكية الفكرية وبيانات التجارة اختلافات منهجية بين أنواع الملكية الفكرية. وكانت بيانات العلامات التجارية – استناداً إلى تصنيف نيس – هي الأيسر ربطاً ببيانات التجارة، بينما كان ربط بيانات البراءات ونموذج المنفعة – استناداً إلى نظام التصنيف الدولي للبراءات (IPC) – بتلك البيانات أقل يسراً. وفيما يخص التصاميم الصناعية – استناداً إلى تصنيف لوكارنو – وتسجيلات حق المؤلف، لم يُعثر على أي أوجه تطابق جاهزة مع بيانات التجارة. وفيما يتعلق بهذه الأشكال من الملكية الفكرية، لم يتسنّ بيان العلاقة بين الانتفاع بالملكية الفكرية والتجارة إلا على المستوى الكلي.

ملخص النتائج الاقتصادية والإحصائية للدراسة الإقليمية¹

على مدى النصف الثاني من القرن الماضي، بذلت بلدان أمريكا الوسطى جهوداً تنظيمية جمة في سعيها نحو تحقيق المزيد من التكامل الاقتصادي. وازدادت أهمية السوق الإقليمية كنتيجة مباشرة للتكامل الإقليمي. وتمثل المنطقة ثاني أكبر مصدر للاستيراد ووجهة للتصدير، بمستويات تقل بقليل عن مستويات التجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ولاقصادات المنطقة حجم صغير نسبياً يحفزها على الاندماج مع السوق الخارجية. ويؤدي تركيز التجارة مع شريك تجاري وحيد إلى ترابط في الاقتصاد الكلي لا يخلو من مخاطر واختلالات في موازين الاستفاد. ويعرض التخصص النسبي في المنتجات الأولية ذات القيمة المضافة المتدنية اقتصادات المنطقة لتقلبات الأسعار الدولية.

وبالتالي، ينبغي أن تولي الجهود المشتركة في المنطقة الأولوية للسياسات العمومية التي ترمي إلى توسيع السوق الإقليمية وتنوع الشركاء التجاريين وزيادة المحتوى التكنولوجي للتجارة. وضمن هذه السياسات، تندرج السياسات المتعلقة بالملكية الفكرية التي تدعم اتفاقات التجارة الحرة وتحمي القيمة غير المادية لصادرات السلع والخدمات وتحفز نقل التكنولوجيا. ومن المهم تحليل جميع أشكال الملكية الفكرية لتقييم جميع الأنشطة الاقتصادية والصناعات التي تشملها التجارة الدولية في المنطقة.

الانتفاع بالملكية الفكرية

تبحث هذه الدراسة بالتفصيل جميع أشكال الملكية الفكرية التي أتيحت بشأنها بيانات وحدات تسجيل. وتشمل الدراسة أيضاً بيانات حق المؤلف، بيد أن النتائج ليست حاسمة بسبب ضعف اكتمال تغطية البيانات.

(أ) *البراءات*: كان الأجانب هم المنتفعون الرئيسيون من البراءات الذين طلبوا حمايتها في المنطقة (95٪)، ولا سيما من أصل أمريكي (50٪). ولم يلجأ المخترعون في المنطقة إلى الانتفاع بنظام البراءات إلا فيما ندر. وفي المرات القليلة التي أقدموا فيها على ذلك، طلبوا الحصول على الحماية محلياً أو خارج المنطقة (خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية)، وبدرجة قليلة جداً في باقي بلدان المنطقة.

(ب) *نماذج المنفعة*: كانت نماذج المنفعة بديلاً لجأ إليه المخترعون في المنطقة، الذين أودعوا 61٪ من مجموع طلبات نماذج المنفعة. بيد أن الحماية ظلت في 85٪ من هذه الحالات محلية الطابع ويضعف الانتفاع بها إقليمياً ودولياً.

¹ يمكن الاطلاع على الدراسة الكاملة في العنوان التالي: http://www.wipo.int/econ_stat/en/economics/studies/

(ج) التصاميم الصناعية: كان الأجانب هم المنتفعون الرئيسيون من حماية التصاميم الصناعية في المنطقة (81٪). بيد أنهم انتفعوا بها بمستوى يقل بكثير عن مستوى الانتفاع بالبراءات.

(د) العلامات التجارية: حماية العلامات التجارية هي شكل الملكية الفكرية الأوسع استخداماً في المنطقة، حيث إن مستوى الانتفاع المحلي بها (42٪) مقارب لمستوى انتفاع الأجانب بها (51٪). والولايات المتحدة الأمريكية هي المصدر الأجنبي الرئيسي للعلامات التجارية المسجلة في المنطقة (33٪). وتعد المنطقة (دون احتساب الانتفاع المحلي) ثاني أهم مصدر أجنبي للعلامات التجارية المسجلة في المنطقة (12٪). وخلافاً لذلك، يضعف انتفاع المنطقة بحماية العلامات التجارية المتاحة في الولايات المتحدة (أقل من 2٪). ومن مجموع العلامات التجارية الصادرة من المنطقة، تتراوح نسبة العلامات التجارية التي تُطلب الحماية من أجلها في الولايات المتحدة مقابل العلامات التجارية التي تُطلب الحماية من أجلها في المنطقة (مع استبعاد العلامات التجارية المحلية) ما بين 1 إلى 9 (أي أقل من 10٪).

التجارة والملكية الفكرية

يقابل تنامي مشاركة المنطقة في التجارة الدولية تزايداً في انتفاع المواطنين والأجانب بحماية العلامات التجارية والبراءات والتصاميم الصناعية. غير أن انتفاع البلدان المصنّعة – ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية – بالملكية الفكرية ازداد بوتيرة أسرع من وتيرة بلدان المنطقة، ولا سيما فيما يخص البراءات والتصاميم الصناعية.

ويتناقض الحجم الإجمالي لتجارة المنطقة وتخصصها في السلع ذات القيمة المضافة الأعلى مع ضعف مستوى الانتفاع بحماية البراءات والتصاميم الصناعية داخل المنطقة. ويُنتفع بنماذج المنفعة محلياً بوجه رئيسي، ولذلك يبدو أنها لم تكن فعالة في الاستراتيجيات التجارية للأجانب، بمن فيهم أولئك الموجودون داخل المنطقة.

وفي المقابل، تطوّر الانتفاع بالعلامات التجارية في المنطقة بوتيرة لا تختلف عن اتجاهات التجارة الدولية. وهناك ترابط قائم بين كل زيادة في التجارة وزيادة تناسبية في الانتفاع بالعلامات التجارية في المنطقة. وتتبدى الصلة بين الانتفاع بالعلامات التجارية في المنطقة والتجارة بصورة أوضح من الصلة الملحوظة فيما يخص الواردات من خارج المنطقة.

ملاحظات ختامية

يظهر تحليل الانتفاع بالملكية الفكرية والتجارة أن المنطقة تملك مقومات تؤهلها لتصميم السياسات التي تحفز على تحسين الانتفاع بنظام الملكية الفكرية دعماً للاستراتيجيات التجارية.

ويظهر تباين كبير جداً في أساليب انتفاع مختلف الشركاء التجاريين بكل صك من صكوك الملكية الفكرية ومدى لجوئهم إليها. أما السؤال عن سبب ضعف انتفاع المنطقة بالبراءات والتصاميم لحماية الابتكار والسؤال عن السبل التي يمكن بها للمنطقة أن تستفيد من الانتفاع بالعلامات التجارية لتعميق الروابط التجارية داخلها فهما سؤالان هامين ينبغي تناولهما في المستقبل.

بيد أنه من المهم ألا يغيب عن البال أن الملكية الفكرية ليست سوى واحدة من بين عدّة الأدوات الكثيرة التي يستعين بها واضعو السياسات. وبوجه خاص، يجب أن يكون تصميم سياسات الملكية الفكرية متسقاً مع تصميم سياسات الابتكار والتنافسية وترويج التجارة.

[نهاية المرفق والوثيقة]